

## الحديث الثالث الثلاثون «نظرية الدعوى واثبات الحقوق»

عن ابن عباس (رضي): ان رسول الله ﷺ، قال: «لو يُعطى الناس بدعواهم لا دَعَى رجال أموال قوم ودماء هم، لكن البيّنة على المدعي واليمين على من انكر» حديث حسن، رواه البيهقي وغيره، هكذا، وبعضه في الصحيحين

### ٢ - روايات وألفاظ اخرى :

\* لو يُعطى الناس بدعواهم لا دَعَى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه» في الصحيحين.

\* وعن ابن عباس، ان النبي ﷺ قضى ان اليمين على المدعى عليه «في الصحيحين».

\* وفي رواية: «لو يُعطى الناس بدعواهم لا دَعَى رجال دماء رجال واموالهم ولكن البيّنة على الطالب واليمين على المطلوب».

\* «البيّنة على المدعى»، قال الشافعي: واحسبه ولا أثبته انه قال: واليمين على المدعى : «...»

\* «وعن ابن عباس، عنه ﷺ: «البيّنة على من ادعى واليمين على من انكر».

\* وفي المعنى احاديث كثيرة، ومن ذلك، عن الاشعث بن قيس، قال: كان بيني وبين رجل خصومة في بئر، فاختصمنا الى رسول الله ﷺ، فقال: شاهدك أو يمينه...».

\* وفي رواية: عن زيد بن ثابت، قال: قضى ﷺ: ايما رجل طلب عند رجل طلبه فان المطلوب هو اولى باليمين».

\* جاء خصمان الى النبي ﷺ، فقال للمدعي: اقم بيتك، فقال: يا رسول الله م

لي بيته، فقال للآنحر: احلف بالله... ماله عليك او عندك شيء»<sup>(١)</sup>.  
\* وفي رواية: ليس لك إلا ذلك» اي ليس للمدعي الا البيته.

### ٣ - دراسة حديثية مهمة<sup>(٢)</sup>:

«وجود تعارض بين حديثين صحيحين، كلاهما في البخاري ومسلم»

١- الرواية الأولى: رواية سعيد بن عبيد، حدثنا بشر بن بشار، عن سهل بن ابي خيثمة، انه اخبره.. وفيه: فقال ﷺ: «تأتوني بالبينة على من قتله، قالوا: مالنا بيته، فقال: فيحلفون... الخ» في البخاري، ومسلم، لكن بصورة أخصر.

٢- الرواية الثانية، رواية يحيى بن سعيد الانصاري / عن سهل بن بشار... وفيه:  
فقال ﷺ يقسم خمسون منكم علم، احفظ منهم، فيسألهم

٣- النقد والمقارنة: قال لمين رجب:

(أ) الرواية الثانية مشهورة وثابتة.

(ب) ذكر الائمة الحفاظ: ان رواية يحيى أصح من رواية سعيد، فانه أجل وأحفظ واعلم، وهو من اهل المدينة، وهو اعلم بحديثهم من الكوفيين (سعيد كوفي).

(ج) وقال احمد: عن سعيد: ذاك ليس بشيء، رواه على ما يقول الكوفيون.  
وقال: اذهب الى حديث المدني: يحيى.

(د) وقال النسائي: لا نعلم احداً تابع سعيد بن عبيد على روايته عن بشار.

(هـ) وقال مسلم: لم يحفظه سعيد على وجهه؛ لان جميع الاخبار فيها انه ﷺ طلب منهم: قسامة خمسين يمينا، وليس في شيء منها: انه ﷺ سألهم البيته وقال: وتواطؤ الاخبار بخلافه يقضى عليه بالغلط.

(١) جامع العلوم / ص ٢٧٣-٢٧٤م.

(٢) أنقلها عن جامع العلوم ص ٢٧٥، قاصداً بذلك وضع نموذج يوضح جانباً من جوانب مفهوم صحة الحديث وكونه عند البخاري رحمه الله، وان الأمر يحتاج الى دراسة وافية للحديث قبل الاحتجاج والاستشهاد به.

و) وقال ابن عبد البر في رواية سعيد: هذه رواية اهل العراق عن بشير، ورواية اهل المدينة عنه أثبت، وهم به أقعد، ونقلهم أصح عند أهل العلم.

ز) قال ابن رجب: وسعيد اختصر قصة القسامة وهي محفوظة في الحديث، فقد روي: انه ﷺ طلب من ولي القتيل شاهدين على من قتله، فقال: ومن اين أصيب شاهدين؟ قال: فتحلف خمسين قسامة، قال: كيف احلف على ما لم اعلم؟ قال: فتستحلف منهم خمسين قسامة»، ثم قال: فهذا الحديث يجمع بين روايتي سعيد ويحيى، ويكون كل منهما ترك بعض القصة!!، فترك سعيد: ذكر قسامة المدعين، وترك يحيى ذكر البيعة قبل طلب القسامة، ثم قال ابن رجب: والله اعلم.

- ١- لاحظ: قول ابن رجب عن قصة القسامة: بأنها محفوظة في الحديث؛ وانها مشتملة على سب النبي من المدعي، بما يشهد لسياق رواية سعيد.
  - ٢- رواية سعيد جاءت بصيغة «حدثنا في كل الاسناد، ورواية يحيى معننة.
  - ٣- كل منهما قد ترك من انقصة بعضها.
  - ٤- وعلى ذلك، فلا وجه للترجيح.
- \* نتيجة: رجال الحديث لا يهتمهم بالدرجة الأولى إلا صحة السند على شروطهم، واعني البخاري ومسلم بشكل خاص، أما المتن، فهو شأن آخر، وله دراهم وأسس أخرى.

#### ٤ - أهمية الحديث :

- \* قال في نيل المرام: الحديث قاعدة من قواعد الشرع، واصل عظيم في فصل الخصومات بين الناس<sup>(١)</sup>.
- \* وقال السيد محمد احمد مشهور: والحديث بمدلولة اصل كبير من اصول القضايا والاحكام<sup>(٢)</sup>.

(١) نيل المرام شرح عمدة الاحكام / حسن سليمان وعلوي المالكي / ج ١ ص ٧.

(٢) مجلة رابطة العالم الاسلامي / مكة / العدد ٨ / ١٣٩٠هـ، من مقال بعنوان: القضاء في الاسلام.

\* وقال النووي: الحديث قاعدة كبيرة من قواعد احكام الشرع<sup>(١)</sup>.

## ٤ - شرح الحديث:

أ ( البيان اللغوي:

\* لو: حرف امتناع لامتناع، اي تقتضي امتناع الجواب لامتناع الشرط<sup>(٢)</sup>.  
\* لادعى: لأخذ، وعبر بالدعوى، لأنها السبب في الأخذ، فالمعنى: امتنع اخذ رجال اموال غيرهم لامتناع الاعطاء بمجرد الدعوى.  
\* قوم: قيل خاص بالرجال، اخذاً من: قيامهم بالمسؤوليات المهمة؛ ولظاهر الآية: لا يسخر قوم من قوم.. ولا نساء من نساء، ولكن المراد هنا: الرجال والنساء.

\* يُعطى الناسُ: الناس نائب فاعل سد مسد المفعول به الأول، والمفعول الثاني: مَحذوف والتقدير: الاموال والدماء<sup>(٣)</sup>، ومعنى لو يعطى: لو يجاب في دعواه.  
\* البيّنة: مأخوذة من البيان لأفادتها له، قال ابن القيم: البيّنة في كلام الله ورسوله والصحابة: اسم لكل ما يبين الحق، وفي اصطلاح الفقهاء خاصة بالشاهدين، او الشاهد واليمين، والمراد بها في الحديث: ما يبين الحق: من شهود أو دلالة ولا يقف ظهور الحق على أمر معين<sup>(٤)</sup>

\* لكن هنا للاستدراك، والنفي مقدر قبلها، لتكون واقعة بين نفي واثبات كما هي قاعدتها، والمراد: لا يُعطى الناس شيئاً بدعواهم المجردة، لكن البيّنة... الخ  
\* لو يعطى الناس بدعواهم: لا يكتفى بدعوى المدعي في الحكم له، بل عليه شيء آخر يجب عليه ان يدعم به دعواه، وهذا الشيء هو البيّنة.  
\* ولكن اليمين: اي العبرة بيمينه اذا لم تكن للمدعي بيّنة.  
\* البيّنة على المدعي: يستحق بها ما ادعاه، واليمين على المنكر: يبرأ بها.

(١) شرح مسلم ج ١٢. ص ٣ - وعدة في نظم المنائر من الاحاديث المتواتره ص ١٠٩.

(٢) انظر القسم الثاني من الشرح لمزيد من التفصيل. (٣) راجع القسم الثاني.

(٤) اعلام الموقعين ج ١ ص ٩٠.

ب ( المعنى الاجمالي :

من أسمى اغراض الاسلام إنصاف المظلومين وإيصال الحقوق إلى أصحابها، تحقيقاً للطمأنينة والعدالة، ولما كان بعض الناس لا يتورعون عن هضم حقوق غيرهم، وأكل أموالهم بالباطل، بالدعاوى الكاذبة؛، لذا وضع الاسلام قاعدة راسخة وأساساً متيناً من اسس القضاء العادل، وهو عدم قبول الدعوى المجردة عن الأدلة والقرائن، وتحليف المنكر، وهذا يكون الاسلام في صونه للحقوق قد اعتمد على الوازع الديني إلى جانب الاجراء القانوني.

#### ٦ - بعض ما يرشد إليه :

- \* مدعي الدم والمال لا بد له من بينة تدل على ما ادعاه.
- \* كل من أدعي عليه دعوى فأنكر فعليه اليمين، وهذا قول اكثر الفقهاء، ولا تشترط المخالطة بين المتداعين كما ذهب اليه مالك.
- \* من قامت عليه بينة ليس له تحليف المدعي .
- \* المدعي لا يمين عليه، وانما عليه البينة، وهو قول الاكثرين.
- \* الاصل براءة الذمة حتى تثبت إدانة المتهم.
- \* لا يجوز الحكم إلا بالقانون الشرعي الذي رتب، وان غلب على الظن صدق المدعي.
- \* لا يمكن صون الاموال والاعراض والدماء إلا بهذا القانون الشرعي الذي تضمنه الحديث.
- \* لا يقبل قول الانسان فيما يدعيه بمجرد دعواه.
- \* حرص الاسلام على حفظ الأموال والدماء وغيرها من الضروريات.
- \* يمتاز التشريع الاسلامي في الزاميته، وضمان احترامه وتنفيذه، بانه يرتكز على دعائم ثلاث: ١- دينية (الخوف من الله تعالى) ٢- أخلاقية: التخلق بالخلق الحسن، وحب الناس. ٣- قوانينه.
- \* يبني القاضي حكمه على ما يظهر له.
- \* على القاضي أن يتحرى العدل والحق، وأن يبذل قصارى جهده لتحقيقها، وان

يكون جامعاً بين الحذر وبعد النظر وسعة الاطلاع الى جانب التقوى والعدل.  
\* اليمين تشرع من جهة اقوى المتداعين، فأبي الخصمين ترجح جانبه جعلت  
اليمين من جهته، وهذا هو مذهب الجمهور، واما امام العراق (الحنفية) فلا  
يخلفون الا المدعى عليه.

#### ٧ - «بعض تطبيقات الحديث :

- \* كتب عمر (رضي) الى أبي موسى الاشعري كتاباً، حذره من سب ووسائل  
القضاء العادل، قال ابن القيم: هذا الكتاب جليل، تلقاه العنبره بالقبول وبنوا  
عليه اصول الحكم والشهادة، وقد ورد الحديث فيه كقاعدة قضائية. (١)
- \* قال النووي: ان ادعى مدعى ابراء او أداء او شراء عين، أو هبتها وإقباضها،  
حلّفه على ذلك، وكذا لو ادعى علمه بفسق شاهده او كذبه، يخلف في  
الأصح، وان اصر المدعى عليه على السكوت عن جواب الدعوى جعل كمنكر  
ناكل، وان ادعى عيناً موجودة في يد ثالث، وأقام كل منها بينة سنطتا. (٢)
- \* قال ابو الحسن الكرخي (الحنفي): الأصل: ان من ساعده الظاهر، فالقول  
قوله، والبيّنة على من يدعي خلاف الظاهر، وقال: الاصل ان القول: قول  
الأمين مع اليمين من غير بينة، كالوديع والمستعير والمضارب ونحوهم (٣)
- \* اورد الزنجاني مسألة: القضاء بالشاهد واليمين فرعاً على مسألة الزيادة على  
النص، وقال ليست نسخاً عند الشافعية فيجوز. وعند الحنفية لا يجوز لان الله ذكر  
الرجلين والرجل والمرأتين، ولم يذكر الشاهد واليمين. (٤)

(١) اعلام الموقعين ج ١ ص ٨٦، لكن ابن حزم اعتبر هذه الرسالة مكذوبة عن عمر: أنظر كلام له/  
مجلد ٢ ص ١٠٠٢.

(٢) منهاج الطالبين ص ١٥٢، ١٥٥.

(٣) من رسالة له في الاصول، وهي ملحقة بكتاب تأسيس النظر للديوسي الحنفي، ويلاحظ ان هذه  
الرسالة عنوانها: «البيّنة على المدعي»، فكلمها تطبيق للحديث كما يبدو من العنوان.

(٤) تخريج الفروع/ ص ١١.



بالتخصيص لهذا العموم، «يعني اطلاق الحديث»، مخالفين في ذلك الجمهور،  
ومن ذلك:

- ١- اعتبار الخلطة بين المدعي والمدعى عليه ، لجواز التحليف .
- ٢- من ادعى سبباً من اسباب القصاص لم تجب به اليمين، الا ان يقيم على ذلك شاهداً.
- ٣- اذا ادعى رجل على امرأة نكاحاً لم يجب عليها يمين .
- ٤- بعض الامناء لا يجب عليهم أيان .
- ٥- في دعوى المرأة طلاقاً لا يوجبون عليه يميناً<sup>(١)</sup> .

\* قال قتادة: فصل الخطاب الذي أوتي به دواد عليه السلام هو: ان البينة على المدعي واليمين على من أنكر.

\* وقال ابن المنذر: اجمع اهل العلم على ان البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه .

\* اختلف الفقهاء في هذا الباب على قولين: الاول؛ البينة على المدعي ابداً واليمين على المدعى عليه ابداً، وهو قول ابي حنيفة، وطائفة من الفقهاء والمحدثين، ومنهم البخاري، وطرردوا «عموماً» ذلك في كل دعوى، قائلين: لا يحلف الا المدعى عليه، ورأوا: ان لا يُقضى بشاهد ويمين، لان اليمين لا تكون إلا على المدعى عليه، كما رأوا: ان اليمين لا ترد على المدعي، لانها لا تكون إلا في جانب المنكر، الثاني: ترجيح جانب اقوى المتداعيين وجعل اليمين في جانبه، وهو مذهب مالك، وقيل: مذهب أحمد، وعليه تحمل المسائل التي رفضها الفريق الأول كالحكم بالقسامه، والشاهد واليمين، وقد أجاب هؤلاء على الحديث بطرق هي:

- ١- المسائل المخالفة للحديث خُصصت من عمومها بأدلة .
- ٢- الحديث ليس عاماً، لان المراد: المدعي المعهود، وهو من لاحجة له سوى الدعوى، فأما المدعي الذي معه حجة تقوي دعواه فليس داخلاً في الحديث .

(١) احكام الاحكام ج٢/ص٢٩٠ .

٣- البيئنة هي كل ما بين صحة الدعوى، فاللوث مع القسامة بيئنة، والشاهد مع اليمين بيئنة.

٤- ذهب البعض الى الطعن في صحة الحديث - اعني لفظة: البيئنة على المدعي، وقالوا: الثابت فقط: قوله اليمين على المدعي عليه<sup>(١)</sup>.

\* قال ابن رجب: ويدخل في عموم قوله ﷺ: لو يُعطى . . وامواهم:

١- ان من ادعى على رجل انه قتل مورثه، وليس معه، الا قول المقتول عند موته: جرحني فلان، أنه لا يكتفى بذلك، ولا يكون بمجرد لوثاً، وهذا عند الجمهور، وخالف المالكية، فجعلوه لوثاً يقسم معه الاولياء ويستحقون الدم.  
٢- ويدخل في عمومه ايضاً: من قذف زوجته ولاعنها، فإنه لا يباح دمها بمجرد لعانه، وهو قول الاكثرين، خلافاً للشافعي<sup>(٢)</sup>.

\* وبما سبق: انه لو ادعت امرأة على رجل بانه استكرهها على الزنا، فالجمهور: انه لا يثبت بدعواها عليه شيء، وقال أشهب من المالكية: لها الصداق بيمينها وهذا إذا كانت ذات قدر في المجتمع، وادعت ذلك على متهم تليق به الدعوى<sup>(٣)</sup>.

\* وبما اثير حول الحديث، مسألة المؤمن في الحقوق حيث قبل قوله، فهل عليه يمين ام لا؟ فيه ثلاثة اقوال للعلماء: ١- لا يمين عليه، اذ لا يمين مع التصديق. ٢- عليه اليمين لانه منكر عملاً بالحديث، وهو قول شريح وابي حنيفة والشافعي، ومالك في رواية، واكثر الحنابلة. ٣- لا يمين عليه إلا ان يتهم، وهو نص أحمد، وقول مالك في رواية ثانية<sup>(٤)</sup>.

\* ووجه ابن رجب قوله ﷺ: البيئنة على المدعي . . الخ على النحو التالي:

أريد بهذا القول: من ادعى ما يدعيه شخص لنفسه، قال: أما اذا ادعاه، من غير أن يدعيه آخر لنفسه، فالأمر اسهل في باب البيئنة، حيث يكتفى منها هنا بما لا يكتفى به في الدعوى على المدعي لنفسه المنكر، ثم ذكر أمثلة منها: ١- اللفظة اذا جاء من وصفها، فانها تدفع إليه بغير بيئنة بالاتفاق، لكن منهم من يقول: أم تدفع اذا غلب على الظن صدقه ولكن لا يجب دفعها، عند الشافعي

(١) جامع العلوم / ص ٢٧٤-٢٧٦ . (٢) السابق ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٣) الجامع / ص ٢٧٧ . (٤) الجامع ص ٢٧٩ .

وابي حنيفه . ب) يجب دفعها بذكر الوصف المطابق - مالك واحد - ٢- الغنيمة :  
اذا جاء من يدعي منها شيئاً، وأنه كان له، واستولى عليه الكفار، واقام على  
ذلك ما يبين انه له اكتفى به، وروي ان سعداً (رضي) قضى بفرسٍ لمدعيه  
حين حكم له . ٣- المغصوب اذا علم ظلم الولاة، فطلب ردها من بيت المال،  
فقد كان عمر بن عبد العزيز يرد المظالم الى اهلها بغير البينة القاطعة . ٤-  
الاموال المغصوبة مع قطاع الطرق واللصوص، يكتفى من مدعيها بالصفة  
كاللقطة<sup>(١)</sup> .

\* هناك كتاب قيم الفه ابن القيم، وتناول فيه ، قضية البيّنة في الاحكام، وكيف  
يتبعها القاضي حتى يصل الى العدل في حكمه . . ولم يترك جزئية من جزئيات  
الموضوع الا استوفاهما، والكتاب هو: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية،  
حققه الدكتور محمد جميل غازي، ويلاحظ ان الكتاب كله تطبيق لرأي الجمهور  
في عدم العمل بعموم الحديث وظاهره، وهو يتناول مختلف البيّنات وطرق  
الاثبات، ولذا سمي بالطرق الحكمية، وإليك نبذاً من هذا الكتاب، مما يتصل  
بموضوع حديثنا:

١- قال في حكم الحاكم بالفراصة: اذا تأملت الشرع وجدتموه يجوز التعويل على ذلك<sup>(٢)</sup> .

\* وقال: الحاكم اذا لم يكن فقيه النفس في الأمارات، ودلائل الحال، ومعرفة  
شواهد في القرائن الحالية والمقالية، كفقهه في كليات الاحكام، أضع حقوقاً  
كثيرة<sup>(٣)</sup> .

\* اذا ادعى الخصم الافلاس، فقال المدعي للحاكم: المال معه، وسأل تفتيشه،  
وجب على الحاكم اجابته الى ذلك، قياساً على قول علي (رضي): لتخرجن  
الكتاب او لنجردنك في قصة حاطب<sup>(٤)</sup> .

\* حكم ﷺ . القافة، وكذا الخلفاء من بعده، وجعلها دليلاً لثبوت النسب، وهي  
من الأمارات.<sup>(٥)</sup> .

\* قال: وبالجملة، فالبيّنة اسم لكل ما يبين الحق ويظهره، ومن خصّها بالشاهدين

(١) الجامع ص ٢٧٩، ٢٨٠ . (٢) الطرق الحكمية ص ٤ .

(٣) الطرق/ ص ٤، ٥ . (٤) السابق ص ١٢ . (٥) ص ١٤ .

او الاربعة، او الشاهد، لم يوفّ مسماها حقه، ولم تأت البيّنة قط في القرآن مراداً بها الشاهدان، وانما مراداً بها: الحجة والدليل والبرهان، وكذلك قول النبي ﷺ البيّنة على المدعي، والمراد به: ان عليه بيان ما يصحح دعواه ليحكم له، والشاهدان من البيّنة، ولكن غيرها قد يكون اقوى منها، لدلالة الحال على صدق المدعي<sup>(١)</sup>.

\* لا يتقبل قول المرأة: ان زوجها لم يكن ينفق عليها، ولا يكسوها فيما مضى، لتكذيب القرائن الظاهرة لها<sup>(٢)</sup>.

\* ان مالكا واصحابه، منعوا سماع الدعوى التي لا تبدو عليها علامات الصدق، ولم يحلفوا لها المدعي عليه، نظراً الى الامارات والقرائن الظاهرة<sup>(٣)</sup>.

\* والبيّنة تارة تكون اربعة شهود، وتارة ثلاثة، وتارة شاهدين وشاهداً، وامراً، ونكولاً، ويميناً، او خمسين يميناً، او اربعة ايمان، وتكون شاهداً الحال، فقوله ﷺ: البيّنة على المدعي: عليه ان يظهر ما يبيّن صحة دعواه، فاذا ظهر صدقه بطريقة من الطرق حكم له<sup>(٤)</sup>.

\* واورد فصلاً للحكم بشهادة الرجل الواحد، اذا عرف الحاكم صدقه، وذلك في غير الحدود، وذكر ان النبي ﷺ فعل ذلك، تارة مع اليمين، وتارة بدونه<sup>(٥)</sup>.

\* فصل: على من تكون اليمين؟ انها شرعت في جانب المدعي عليه، فلا تشرع في جانب المدعي، واستدل اصحاب هذا الرأي بالحديث، وقد ضعفها ابن القيم من وجوه:

١- احاديث القضاء بالشاهد واليمين اصح واصرح واشهر، وهذا الحديث لم يروه احد من اهل الكتب الستة<sup>(٦)</sup>.

٢- لو قاموا في الصحة والشهرة لوجب تقديمها عليه لخصوصها وعمومه.

٣- اليمين انما كانت في جانب المدعي عليه حيث لم يترجح جانب المدعي بشيء، غير الدعوى، فيكون جانب المدعي عليه اولى باليمين، لقوته بأصل: براءة

(١) ص ١٦ . (٢) ص ٢٨ .

(٣) ص ٣١ . (٤) ص ٣٤ . (٥) ص ٩٨ .

(٦) الكتب الستة هي: الصحيحان وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، مع انهم اختلفوا على ابن ماجه/ انظر: علوم الحديث ومصطلحه ص ١١٨، وقد ذكروا: ان هذه الكتب يغلب على احاديثها الصحة، ولذا تميزت.

- الذمة، فكان هو: اقوى المدعين باستصحاب الأصل<sup>(١)</sup>.
- \* قال ابو داود في السنن: باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد، جاز له ان يحكم به<sup>(٢)</sup>.
- \* وقد قبل النبي ﷺ شهادة الاعرابي وحده على رؤية هلال رمضان<sup>(٣)</sup>.
- \* شهادة المرأة الواحدة في الرضاع، قبلها النبي ﷺ، وفي ذلك حديث صحيح، وقد نص احمد، قال في المرأة، تشهد على مالا يحضره الرجال من اثبات استهلال الصبي، وفي الحمام يدخله النساء، فتكون بينهن جراحات، وفي الحيض، والعدة، والسقط، فتجوز شهادتها اذا كانت ثقة<sup>(٤)</sup>.
- \* فصل، في القضاء بالنكول ورد اليمين... قال ابو عبيد: ان رد اليمين له اصل في الكتاب والسنة، واستشهد بآيات المائة<sup>(٥)</sup>.
- \* تحدث عن الحديث وسنده، فقال: واما الحديث المشهور على السنة الفقهاء: فهذا قد روي، ولكن ليس اسناده في الصحة والشهرة مثل غيره، ولا رواه عامة اصحاب السنن المشهورة، ولا قال بعمومه احد من علماء الامة، الا طائفة من فقهاء الكوفة، مثل ابي حنيفة وغيره<sup>(٦)</sup>. فهؤلاء يرون اليمين دائماً في جانب المنكر، حتى في القسامة، يخلّفون المدعى عليه، ولا يقضون بالشاهد واليمين، ولا يردون اليمين على المدعى عند النكول، واستدلوا على ذلك كله بعموم هذا الحديث، واما سائر علماء الامة، من اهل المدينة ومكة والشام، وفقهاء الحديث وغيرهم، مثل: ابن جريج، ومالك والشافعي، والليث، واحمد واسحق، فتارة يخلّفون المدعى عليه كما جاءت بذلك السنة، والاصل عندهم: ان اليمين مشروعة في جانب اقوى المدعين، واجابوا عن الحديث باجابات مختلفة... .
- \* وقد ثبت عن النبي ﷺ انه طلب البينة من المدعي، واليمين من المنكر في قضايا معينة، ليست من جنس دعاوى المتهم<sup>(٧)</sup>.
- \* فصل في فوائد اليمين:

(١) ص ١٠٩. (٢) ص ١١٢. (٣) ص ١١٣. (٤) ص ١١٥. (٥) ١٢٥، آيات ١٠٧، ١٠٨. (٦) راجع ما نقلناه عن ابن رجب: من ان ذلك قول البخاري وطائفة من المحدثين والفقهاء غير الكوفيين/ الجامع ص ٢٧٥. (٧) ص ١٣٧، ١٣٨.

١- تخويف المدعى عليه سوء عاقبة الحلف الكاذب، فيحمله ذلك على الاقرار بالحق.

٢- القضاء عليه بنكول عنها.

٣- انقطاع الخصومة والمطالبة في الحال، ولكنها لا تسقط الحق ولا تبرئ الذمة، فلو اقام المدعي بيته بعد حلف المدعى عليه، سمعت وقضي بها، وكذا لوردت اليمين على المدعي، فنكل، ثم اقام بيته، سمعت وحكم بها.

٤- اثبات الحق بها اذا ردت على المدعي او اقام شاهداً واحداً ٥- تعجيل عقوبة الكاذب المنكر لما عليه من الحق، فان اليمين الغموس تدع الديار بلاقع<sup>(١)</sup>.

\* ومن الطرق للاثبات: ١- اليد مع يمين صاحبها. ٢- النكول. ٣- النكول مع رد اليمين. ٤- بالشاهد الواحد. ٥- بالشاهد مع اليمين. ٦- بالرجل الواحد والمرأتين. ٧- بشهادة امرأتين مع يمين المدعي، في الاموال وحقوقها. ٨- بشهادة امرأتين فقط من غير يمين. ٩- بثلاثة رجال. ١٠- باربعة رجال. ١١- بشهادة العبيد. ١٢- الصبيان المميزين. ١٣- بشهادة الفساق. ١٤- بشهادة الكافر ١٥- بالاقرار. ١٦- الحكم بالتواتر وان لم يكن المخبرون عدولاً ولا مسلمين وكذا بالاستفاضة وبأخبار الأحاد. ١٧- بالخط المجرد. ١٨- العلامات الظاهرة. ١٩- بالقرعة. ٢٠- بالقافه<sup>(٢)</sup>.

\* وفي الجملة: ان هذا الكتاب جدير بكل قاض وبكل داع الى الله، وبكل من له صلة بالعلم والتعليم أن يقرأه ويعيد قراءته، لأنه لا يترك شأناً من شؤون القضاء إلا طرقه، وقال فيه مقالة البصير الواعي.

\* افرد صاحب الاشباه والنظائر باباً للدعوى والبيانات، وذكر تحتها: قاعدة «الحديث» وذكر فروع هذه القاعدة ومستثباتها<sup>(٣)</sup>، ومن مباحثها: ما لا يثبت الا بالاقرار ولا يمكن ثبوته بالبينة<sup>(٤)</sup>، ومنها ما لا يثبت الا بالبينة دون الاقرار.

(١) ص ١٦٥.

(٢) انظر فصل الطرق التي يحكم بها الحاكم ص ١٥٩-٣٤٣، وهو معظم الكتاب حيث تجد التمثيل والصور العملية الكثيرة.

(٣) انظر الاشباه/ الكتاب السادس ص ٥٣٧.

(٤) انظر صور ذلك ص ٥٣٨.

\* وافرد صاحب القوانين الفقهية باباً في الحكم بين المدعي والمدعى عليه، وقال:  
انه عمدة القضاء، واصله: الحديث<sup>(١)</sup>.

## ٨ - « مناقشة حول الحديث »

س ١ ( لماذا جعل النبي ﷺ البيئة على المدعي، واليمين على المنكر؟  
جـ١) لان المدعي، يدعي خلاف الأصل، اذ ان الاصل براءة الذم، فلا بد  
من شيء يتقوى به، كالبيئة؛ اما المتهم، فإنه متمسك بالأصل، فهو قوي  
لذلك، فتأتي يمينه - على ضعف دلالتها بالنسبة للبيئة - فيحصل التعادل  
بين الفريقين؛ وهذا هو ميزان العدل.

س ٢ ( بين كيفية التحليف.

س ٣ ( للفقهاء رأيان في عموم الحديث وخصومه، والتقييد بظاهره او عدمه، وضح  
ذلك مع الأدلة.

س ٤ ( تطلب اليمين من المدعى عليه في حالتين، ما هما؟

جـ٤) أ) إذا انكر كما هو ظاهر الرواية «على المنكر» اذا لم يكن للمدعي  
بيئة.

س ٥ ( بين رأي مالك واصحابه الذي انفرد به عن الجمهور في هذه المسألة.

س ٦ ( هل يجوز القضاء بشاهد ويمين، اذكر دليل ذلك.

س ٧ ( أذكر الاسس التي اشتمل عليها كتاب عمر لأبي موسى في القضاء.

جـ٧) ١- التسوية بين الخصوم في المعاملة. ٢- الصلح جائز بشروطه.

٣- البيئة على المدعي واليمين على من انكر. ٤- مراجعة الحق خير من

التهادي في الباطل.

٥- ضرورة الفهم فيما تلجلج في صدر القاضي مما ليس منصوصاً عليه.

س ٨ ( ما الحكم، اذا اصر المدعى عليه على السكوت عن جواب الدعوى؟

---

(١) ص ١٩٧ وقد ألف الاستاذ بدري محمد فهد كتاباً بعنوان «تاريخ الشهود» طبع سنة ١٩٦٧، وقد ذكر  
فيه ١٧ كتاباً الفت في الشهود والشهادة، منها على سبيل المثال: «الدلائل والشواهد على صحة العمل  
باليمين والشاهد» للخطيب البغدادي ٤٦٣هـ/ وللشافعي كتاب: اليمين مع الشاهد.

جـ٨) يجعل كمنكر ناكل.

س٩) اذكر بعض الحالات التي يحلّف فيها المدعي .

س١٠) اذكر صفات الشاهد الذي تقبل شهادته .

جـ١٠) قالوا: الاسلام، الحرية، التكليف، العدالة، المروءة، عدم الاتهام، وشروط العدالة: اجتناب الكبائر، وعدم الاصرار على الصغائر، ولكن ما في الطرق الحكمية لابن القيم، يجعل هذه الصفات غير مجمع عليها ولا قطعية<sup>(١)</sup>.

س١١) هل يستحلف المؤمن على الاموال، كالوديع والمستعير والمضارب، والوكيل؟

جـ١١) القول قوله مع اليمين، من غير بينة؛ كما لو ادعى الوديع رد الوديعة الى مالكها، او ضياعها عنده .

س١٢) قيل: ان القضاء بالشاهد واليمين، او القسامة، او نحو ذلك مما يحلّف فيه المدعي، لا يتعارض مع الحديث، وضح ذلك.

جـ١٢) قالوا: الحديث فيما اذا لم يكن مع المدعي الا مجرد الدعوى، فإنه لا يُقضى له بمجرد الدعوى، بخلاف ما اذا ترجح جانبه بالقرائن والامارات وشواهد الحال، واليمين وما الى ذلك مما ذكر في الطرق الحكمية .

س١٣) ناقش ابن القيم فيما قاله في سند الحديث .

جـ١٣) (١) قد ثبت ان بعضه في الصحيحين، فلا يجوز مع ذلك اطلاق القول كما صنع ابن القيم .

٢) ان الحكم على الحديث لا يقتصر فيه على الكتب الستة، فقد يكون في غيرها «باستثناء الصحيحين» ما هو أصح . ٣- راجع ما ذكرته على الحديث في مبحث روايات اخرى .

س١٤) للفقهاء في المسألة، عموماً وخصوصاً قولان - فهل يمكن أن يقال بثالث؟

جـ١٤) القاعدة الأصولية تنفي ذلك، ولكنها ليست مسلّمة، ولن اُخرقها،

---

(١) انظر رسالة «تاريخ الشهود» ص ٤٠، قال: وهي شروط اساسية، وثانوية... على خلاف بين العلماء في اعتياد بعض هذه الشروط مطلقاً او رفضها مطلقاً، او اعتيادها في حال دون حال، بين مجيز ورافض، الى جانب شروط خاصة يضعها القاضي نفسه، وانظر ص ٥٢: مسألة توثيق الشهود.

وانما سأجمع بين القولين، وان صارت نتيجة الجمع قولاً ثالثاً: الأصل: هو الحديث وظاهره وعمومه، والأحناف ومن تابعهم متمسكون بالأصل، ولكن لهذا الأصل مستثنيات تقتضيها الحكمة من هذه القاعدة، وهي المذكورة في اول الحديث: لويعطى... لادعى، ولعموم معنى لفظ البيّنة، وكل ما اورده ابن القيم وغيره من مستثنيات لهذا الأصل، فهو ليس من قبيل خرقة، حتى يطعن في سنده او دلالاته، وانما تبقى للحديث أصالته ودلالته العامة، مع امكان عدم الالتزام بحرفيته في بعض القضايا عملاً بروحه والحكمة المنصوص عليها فيه.

س(١٥) اختلف الفقهاء في تفسير المدعي والمدعى عليه، والتمييز بينهما، وضح ذلك؟

ج(١٥) ١- المدعي هو الذي يُخْلِى وسكوته، والمدعى عليه: من لا يُخْلِى وسكوته.

٢- المدعي من يطلب امراً خفياً على خلاف الاصل والظاهر، والمدعى عليه بخلافه<sup>(١)</sup>.

٣- وقال ابن جزّي في قوانينه: قال سعيد بن المسيب: من عرف المدعي والمدعى عليه لم يلبس عليه ما يحكم بينهما، قال: والمدعى هو من يقول: قد كان كذا، والمدعى عليه هو من يقول: لم يكن، ثم اورد عدة تعريفات، وقال:

٤- والمحققون ان المدعي: هو من كان قوله اضعف لخروجه عن معهود او لمخالفة اصل، والمدعى عليه هو من ترجح قوله بعبادة او موافقة اصل او قرينة<sup>(٢)</sup>.

\* ولتفهم التعريفين الاول والثاني، لاحظ هذا المثال: اذا اسلم زوجان كافرين، قبل الدخول، ثم اختلفا، فقال الزوج: اسلمنا معاً فنكاحنا باق، وقالت الزوجه: بل سبق احدنا الى الاسلام، فالنكاح منفسخ، فان قلنا: المدعي يخلى وسكوته، فالمرأة هي المدعي، فالقول قول الزوج لانه مدعى

(١) الجامع / ص ٢٧٤ (٢) القوانين / ص ١٩٧.

عليه؛ إذ لا يخلى وسكوته، وإن قلنا: المدعي من يدعي امرأ خفياً فالمدعي هو الزوج، لأن التقارن في الاسلام خلاف الظاهر، فالقول قولها لان الظاهر معها.

س١٦) قال ابن جزّي: مراتب الدعوى أربع، بين ذلك:

ج١٦) ١- دعوى لا تسمع، ولا يمكن المدعي من اثباتها، ولا يجب على المنكر يمين، وهي: اذا لم يحقق المدعي دعواه، مثل: لي عليك شيء، اظن ان لي عليك كذا.

٢- لا تسمع: ما يقضى العرف بكذبها، كمن ادعى على رجل صالح انه غصبه.

٣- تسمع ويطالب بالبينة، فان اثبت والا وجب اليمين على المنكر.

٤- دعوى تسمع ويجب اليمين على المدعي عليه، ولا تشترط الخلطه، بخلاف المرتبة الثالثة فتشترط - عند المالكية<sup>(١)</sup>.

س١٧) في الحديث مجاز مرسل، بينه، وبين علاقته<sup>(٢)</sup>.

س١٨) هل القاعدة الحديثية مطردة ج١٨) لا، وانما لها مستثنيات، وكتاب الطرق الحكمية كله يكاد يكون امثلة صالحة لهذه المستثنيات، فراجعه، وقد ذكر في مباحث هذا الحديث السابقة، امثلة كثيرة...

س١٩) ذكر بعض العلماء ان اليمين تكون من أربع جهات في حالات مختلفة، وضح ذلك.

ج١٩) ١- يمين المنكر، كما في الحديث. ٢- يمين المدعي، اذا ردت إليه، يثبت بها صحة دعواه. ٣- يمين المدعي مع شاهد واحد، فيحلف انه شهد له بالحق. ٤- يمين القضاء بعد ثبوت الحق على الغائب<sup>(٣)</sup>.

س٢٠) اذا لم يستطع ايجاد بينة في الاجل المضروب، فحلف المدعي عليه بالانكار، ثم اقام المدعي البينة، فهل يُقضى له بها. ج٢٠) نعم، اذا كانت

(١) القوانين/ ص ١٩٨ - وانظر فيه انواع اليمين ص ٢٠٢، ومسألة مكان الخلف وزمانه ص ٢٠٢ ومسألة ضرب الأجل للمدعي لاحضار البينة كما يرى الحاكم ص ١٩٨.

(٢) انظر القسم الثاني.

(٣) القوانين الفقهية ص ٢٠٢.

- غائبة، او كان لم يعلم بها، والا فلا.
- س٢١) متى يُستحلف المنكر، او هل يُستحلف في كل الحقوق؟
- ج٢١) (١) قال الشافعي ورواية عن احمد: يستحلف في جميع حقوق الأدميين.
- (٢) رواية عن احمد: لا يُستحلف الا فيما يقضى فيه بالنكول.
- (٣) المشهور عن احمد: لا يُستحلف الا فيما يصح بذله.
- (٤) وعن مالك: لا يستحلف الا في كل دعوى لا تحتاج الى شاهدين.
- (٥) واما حقوق الله، (أ) فمن العلماء من قال: لا يستحلف فيها بحال كالحسابلة وبه قال طاووس والثوري والحسن بن صالح ب) اذا اتهم فانه يستحلف وقال بذلك: ابو حنيفة، ومالك والليث والشافعي<sup>(١)</sup>.
- س٢٢) ذكر الفقهاء أموراً لا تثبت بالبيّنة، وانما بالاقرار فقط، مثل لذلك.
- ج٢٢) النسب، الحج عن الغير، وضع الحديث... الخ<sup>(٢)</sup>.

- س٢٣) ما حكم اداء الشهادة.
- ج٢٣) فرض على كل من دُعي لادائها، ممن تقبل شهادته للآية ﴿ولا يَأْبُ الشَّهَادَةَ إِذَا مَا دُعُوا...﴾، الا اذا كان في ادائها ضرر يلحق الشاهد<sup>(٣)</sup>.

---

(١) جامع العلوم ص٢٧٨.

(٢) الأشباه والنظائر ص ٥٣٨.

(٣) انظر رسالة : تاريخ الشهود/ ص ٢٩.